المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة التركية تجاه العراق وتأثيره في الأمن الوطني
اسم الكاتب: أ.م.د. إرواء فخري عبد اللطيف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2227
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 22:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة التركية تجاه العراق وتأثيره في الأمن الوطني

أ. م. د. إرواء فخري عبد اللطيف(*)

المقدمة :

لا يخفى على الجميع إن القيمة الحضارية والاقتصادية والإستراتيجية التي يتمتع بها العراق كانت السبب وراء الاهتمام والأطماع التركية والتي عرفت سابقا بالدولة العثمانية. والتي تعود إلى القرن السادس عشر الميلادي وهي الفترة التي وقع فيها العراق تحت الحكم العثماني لمدة أربعة قرون . إضافة إلى التداخل القومي والديني والمذهبي بين البلدين . ومنذ تلك السنوات شهدت العلاقات بين البلدين تحسن تارة وتشنج تارة أخرى وذلك يعود إلى مشاكل الحدود التي فرضها الاستعمار قديما والتي مازالت قائمة رغم العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي سبق وان عقدت بين البلدين.كما إن الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها تركيا جعلها لاعبا إقليميا مهما في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص . إن السياسة التي اتخذتها تركيا تجاه العراق والتي تميزت بالمد والجزر كان لها تأثير على الأمن الوطني في العراق خاصة فيما يتعلق بالقضيتين الكردية والتركمانية حتى جاء الاحتلال الأمريكي للعراق بعد ٢٠٠٣ والتي فسحت المجال لتركية لتكون لاعبا رئيسيا في التأثير على الوضع الأمني داخل العراق.

أهمية البحث : تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه تركيا من خلال سياستها الخارجية اتجاه العراق في الحفاظ على أمنه الوطني، خاصة وان تركيا تجاور العراق بحدود تبلغ ٣٨٤كم ، إضافة إلى الدور الإقليمي المهم الذي تؤديه تركيا في منطقة الشرق الأوسط منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ .

مشكلة البحث : يشير الوقائع إن السياسة الخارجية التركية تجاه العراق تميزت بالازدواجية مما كان له الأثر الكبير على الأمن الوطني العراقي ، فبينما تؤكد حكومة تركيا على الحفاظ على الأمن الداخلي العراقي وأهمية وحدة العراق، إلا إن مخاوفها من إقامة الأكراد حكم مستقل محاذاة حدودها شمال العراق كان وراء تقلب سياستها الخارجية ومحاولات اختراقها للأمن الوطني العراقي ، وهذا ما سوف نشير إليه في دراستنا . تنقسم دراستنا إلى قسمين :

أولا : السياسة الخارجية التركية اتجاه القضيتين الكردية والتركمانية وتأثيره في الأمن الوطني العراقي.

ثانيا : السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

أولا:السياسة الخارجية التركية تجاه القضيتين الكردية والتركمانية وتأثيره في الأمن الوطني العراقي .

كان للقضيتين الكردية والتركمانية في العراق دور مهم في تحديد ورسم السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وتأثير ذلك على الأمن الوطني العرقي . إذ تشكل تلك القضيتين موضوعين خطيرين في نظر القادة الأتراك ، إلا إن هناك أسباب موضوعية عديدة تحول دون اندفاع (انقره) للتدخل الحقيقي لحسمهما.

القضية التركمانية : تعد الوعود التي أطلقها زعماء الجمهورية التركية لصالح القومية الثالثة في العراق، وخصوصاً بعد سقوط النظام السابق،سابقة غير معهودة في تاريخ "تركيا الحديثة" التي حاولت بشق الأنفس الحفاظ على وحدتها والمجابهة حيال خصومها على مدار عقود القرن العشرين بعد تفكك أوصال الإمبراطورية العثمانية، وذلك على الرغم من أن "تركمان العراق" الممتدة ديارهم على خط يوصل "تلعفر" في أقصى الشمال مروراً ببعض مدينة "الموصل" وضواحيها، و"كركوك" ونواحيها، وأقضيه "داقوق وطوز" ثم "كفري" وعدد من أقضية ونواحي محافظة "ديالى" وصولاً

(*)وحدة حقوق الإنسان \ كلية اللغات–جامعة بغداد.

إلى "مندلي" وغيرها في جنوبهم الأقصى ، قد تعرضوا إلى مشكلات ومعضلات ومظالم لا تقل عما تعرض إليه معظم أطياف المجتمع العراقي طيلة (أربعة) عقود من القرن العشرين ، وأن "أنقرة" طالما اعتبرتهم- وهو حقيقة واقعة- شعباً من الأمة التركية في أوساط آسيا وصولاً إلى أقصى غربها، وأن "كركوك" ذات الأكثرية التركمانية تشكل خطاً أحمر ثانياً إذا ما أقدم أكراد العراق على المطالبة لضم هذه المدينة إلى فيدراليتهم المزمعة، سواءً وفق نتيجة انتخابات أو عن طريق القوة المسلحة التي يبدو أن الأكراد عازمون على استخدامها مهما كلف ذلك من ثمن باهظ.

إن المعضلة الرئيسة التي قد تجابه تركيا في هذا الشأن ، تكمن بان مدينة كركوك الهدف الاستراتيجي الأهم في هذا المنحى – تبعد عن خط الحدود العراقية – التركية بحوالي (٣٠٠كم) ، ويجتاز المحور المؤدي إليها انطلاقا من (زاخو- إبراهيم الخليل) بقاعا كردية وعربية لا يشكل التركمان فيها إلا أقلية ملحوظة ، حيث من الصعوبة بمكان إدامة التشكيلات العسكرية التركية التي في حال لو تمركزت في كركوك أو ضواحيها بأي أسلوب كان ، فضلا عن المقاومة المسلحة الكردية المتوقعة إزاءها، واحتمالات المجابهة مع القوات العراقية[١].

القضية الكردية : فعلى الرغم من إن سنة ١٩٢٦ قد شهدت انتهاء المطالب التركية بالموصل بعد صدور قرار عصبة الأمم بإبقاء الموصل ضمن العراق ، إلا إن الأتراك ظلوا يتحينون الفرص لكي يؤكدوا إن الموصل لا تزال ملكا لتركيا ، وان الضرورة الأمنية لتركيا تقتضي إعادة ترسيم الحدود وذلك بحجج كثيرة منها تسلل عناصر من جبهة العمال الكردستاني (التركي) والادعاء بحماية الأقلية التركمانية[٢].

وعلى الرغم من توقيع كل من العراق وتركيا اتفاقية امن الحدود في تشرين الأول من عام ١٩٨٤ ، والتي يسمح بموجبها لكل من البلدين بعد إخطار وموافقة البلد الأخر ، القيام بعمليات مطاردة للمسلحين من الأكراد خاصة من حزب العمال الكردستاني على عمق (١٠كم) داخل حدود البلد الأخر ، إلا إن تركيا استخدمت هذا الاتفاق عدة مرات ، وتوغلت القوات التركية داخل الأراضي العراقية في بعض الأوقات إلى عمق (١٥٠كم) ، قبل أن يقدم العراق على إلغاء الاتفاقية .ولم تبالي تركيا باحتجاجات العراق على مثل هذه العمليات التي كانت تشكل في جوهرها تدخلا سافرا في شؤون العراق الداخلية خاصة بعد أن حظيت الحكومة بدعم من الولايات المتحدة الامريكية بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)[٣].

وخلال حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) ، برزت مواقف أكثر خطورة من قبل تركيا عبر عنها (توركوت اوزال) رئيس الوزراء التركي آنذاك، حينما اخذ يستعمل مصطلح (الشعوب العراقية)، ونشرت جريدة (حريت) اليسارية التركية ما سمي ب(خريطة اوزال للعراق) ، وتقوم هذه الخريطة على تقسيم العراق إلى ثلاث أجزاء على أساس عرقي ، ثم جمعها في كونفيدرالية عربية & كردية & تركمانية، ومن الملاحظ إن أي نفي لهذه الخريطة لم يصدر من إي مصدر رسمي تركي.

---

[١] ينظر : إبراهيم أوجي: تركمان العراق.. مدنهم، قراهم، عشائرهم وبيوتهم، مجلة الإخاء، نادي الإخاء التركماني، بغداد، العدد (٢٠٠٥)، ت٢/٢٠٠٣. للمزيد ينظر : د. صبحي ناظم توفيق ، رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية – التركية ، صحيفة نحن التركمان الالكترونية ، ٢٠٠٧\٢\٢٨ . www.bizturkmeniz.com

[٢] ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، السنة الثالثة ، العدد ٥ ، حزيران ٢٠٠٦ ، ص١ .

[٣] ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية – التركية ومخاطرها على الأمن القومي ، مجلة أوراق تركية معاصرة ، يصدرها مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١٣ ، شتاء ٢٠٠٠ .

وعلى الرغم من رفض تركيا المشاركة في حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) بشكل مباشر إلا أنها قدمت الكثير من التسهيلات للقوات الجوية الامريكية والبريطانية والفرنسية في فرض حظر جوي على الطيران العراقي في شمال العراق وتأليف ما سمي أولا (بقوات المطرقة) و(قوة المراقبة الشمالية) فيما بعد، وكان لتركيا كذلك دور الحرب في إنشاء ما سمي (الملاذ الأمن للأكراد) شمال العراق ، وبناء مناطق للأكراد عرفت بعملية توفير الراحة .

وبعد وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف ، بزعامة الولايات المتحدة ، أفسحت تركيا المجال لعناصرها للعمل في شمال العراق ، وتأسيس مدارس ومؤسسات تعليمية وثقافية تركية بهدف نشر الثقافة التركية ، ولعل من أهم هذه المؤسسات كلية (عشق) الخاصة في اربيل ، التي تشرف عليها الحكومة التركية نفسها ، وان كان ذلك يتعارض مع القوانين العراقية السائدة آنذاك.

كما حاولت تركيا الاستفادة من بعض الأحزاب السياسية التركمانية والسعي لدعمها ماليا ، وكان لقوات الفصل التركية التي تشكلت بناء على قرار من قوات التحالف للفصل بين قوات الحزبين الكرديين(الحزب الديمقراطي الكردستاني & الاتحاد الوطني الكردستاني) بعد اتفاق انقره (١٩٩٧) دورا مهم وخطر في معرفة طبوغرافية المنطقة وتشكيلة تركيبتها السكانية ووضع الخطط التي يمكن للقوات المسلحة التركية إتباعها للتدخل في المنطقة الشمالية للعراق[٤].

وبعد احتلال الولايات المتحدة الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ ، تجددت المخاوف التركية بشان قيام الأتراك بالاستقلال عن العراق وإقامة دولة كردية فيدرالية، خاصة بعد إن أعلن الفصيلين الكرديين وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني ، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طلباني ، توحيد سلطتهما ، وترشيح (تشروان برزاني) لرئاسة الحكومة في كردستان ، و(خسرت رسول) لرئاسة البرلمان ، وتشكيل حكومة من ستة وزراء لبرزاني ، وأربعة لطلباني ، وترافق ذلك مع الخطوة الأهم وهي اتفاق الأكراد على مشروع دستور عراقي يلحظ إقامة فيدرالية كردية يضم إليها منطقة كركوك ، وتعتبر المعقل الرئيسي للتركمان حلفاء انقره ، فيما هو عملية استكمال قانونية للسيطرة على كركوك . وزاد من الشكوك من النوايا الكردية مظاهرات السليمانية التي قام بها الأكراد في ١٤ فبراير / شباط ٢٠٠٤ ، والتي لم تطالب بدولة كردية عراقية فحسب ، بل إقامة دولة كردية كبرى تضم إلى جانب أكراد العراق أكراد تركيا وأكراد إيران، وكلها أمور تعارضها تركيا ودول الجوار سوريا ، الأردن ، إيران ، السعودية[٥]. وقد حذر المسئولون الأتراك من هذا المشروع رغم تأكيد الأكراد ولعدة مرات بالبقاء ضمن العراق الموحد وانه أمر لا رجعة فيه[٦].

من ذلك نستنبط إن المشكلة الكردية ، على الرغم من استمرار بقاءها احد أهم الأسس التي تستند عليها السياسة الخارجية التركية تجاه العراق ، فان انقره ، لا تستطيع اتخاذ إي قرار سياسي بالتدخل العسكري في شمال العراق ، مثلما كانت تتصرف في مواقف عديدة قبل احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة ، تحت ذريعة ضرب هذا أو ملاحقة ذاك من المقاتلين الأكراد المناوئين ، كما إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي يعتبر من أهم المحددات التي تقيد خيارات تركيا في السياسة الخارجية تجاه العراق ، فانقره تعلم إن الاتحاد الأوربي يرفض أي تدخل عسكري تركي في العراق لوقف الأكراد عن تحقيق الاستقلال أو حتى حكم ذاتي قوي ، كما إن الردود ستكون سلبية تجاه تركيا تجاه أي تدخل عسكري خاصة من المعارضين لتركيا انضمامها للاتحاد الأوربي [٧].

---

[٤] ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص ٥-٧.

[٥] ينظر : محمد نور الدين ، نحو فيدرالية كردية تضم كركوك ، الشرق القطرية ، ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٣ .

[٦] ينظر: إبراهيم خليل العلاف، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية – التركية ومخاطرها على الأمن القومي، مصدر سابق .

[٧] ينظر : مثنى فائق ، المشاهد المستقبلية للسياسة التركية تجاه العراق ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٠٠٣ ، ١٣ / ٥ / ٢٠١٠ .

ثانيا : السياسة الخارجية التركية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣.

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات كبيرة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف ٢٠٠٢ ، حيث حمل الحزب رؤية جدية لمستقبل تركيا في سياسته الخارجية إقليميا ودوليا ، ويحدد الدكتور احمد داوود اوغلو وزير الخارجية التركية خمس أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل انقره على إتباعها وهي :

- ❖ خروج تركيا من أن تكون شريكا بنيويا لأمريكا والغرب في محيطها الإقليمي والدولي ، والشراكة هنا بمعناها السلبي الذي يعني تأدية تركيا لادوار محددة يفرضها الشركاء الأطلسيين أكثر من كونها مرتبطة بالمصالح العليا لتركيا .
- ❖ الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الإخطار الأمنية في الخارج . وتركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة وهي هنا مثال للدول الأخرى ، ومن هذه الزاوية تركيا بلد (مركز) في المنطقة تاريخيا وجغرافيا .
- ❖ تصفير (من الصفر) المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا ، وهذا سيخرج تركيا من كونها بلدا طرفا له مشكلات متواصلة مع جيرانه.
- ❖ سياسة خارجية متعددة الأبعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم ، وفي هذا الإطار ليست علاقات تركيا مع إي طرف بديلا من العلاقات مع طرف أخر.
- ❖ تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية ، وعدم الاكتفاء بدور الجسر الذي كانت تركيا تمارسه ، والانتقال إلى مرحلة جديدة تعرف بها تركيا بدولة (المركز)من اجل أن تكون تركيا بذلك مساهمة ، لا عبئا، في التفاعل الدولي .
- ❖ الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة ، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى ، وفي كل القارات.

هذا هو الإطار العام الذي اختطته تركيا في سياستها الخارجية بشكل عام ، ومن البديهي أن تأتي سياستها المستقبلية تجاه العراق لتحمل كافة مضامين هذا التوجه الجديد[٨].

وعندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية تخطط لغزو العراق بحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، اتصلت بالحكومة التركية ، ومع إن معظم المراقبين والمحللين الاستراتيجيين توقعوا أن تكون تركيا من اللاعبين العسكريين الأساسيين في الحرب على العراق ، لكن المجلس الوطني الكبير (البرلمان) التركي الذي كان يسيطر عليه نواب حزب العدالة والتنمية المعروف بتوجهاته الإسلامية بزعامة السيد رجب طيب اردوغان رفض أي مشاركة عسكرية في الحرب. وقد جاء الرفض التركي على خلفية أمرين مهمين : أولهما سعي حكومة حزب العدالة والتنمية لتشكيل موقف عربي وإقليمي يمنع خيار الحرب ، وثانيا تصاعد المعارضة الشعبية التركية ضد خيار الحرب أصلا . أضف إلى ذلك ، فان الدستور التركي يشترط أن يتم السماح من قبل البرلمان بإرسال الجنود إلى الخارج تحت مظلة القانون الدولي (مثل قرار الأمم المتحدة) أو صرخة طلب للمساعدة تبرر نشر هكذا جنود[٩]. كما إن تركيا اعتقدت إن استنادها إلى توافق إقليمي سوف يسمح لها برفض

---

[٨] ينظر : د. سرمد عبد الستار أمين ، الولايات المتحدة الامريكية وتركيا – إعادة تفعيل الشراكة الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد التاسع والأربعون ، ص٦٧-٦٨. للمزيد ينظر : مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان تيلجي ، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية ، مركز الجزيرة للدراسات ، تقارير سياسية ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ . www.studies.aljazeera.net

[٩] ينظر : معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، تعاون أمريكي تركي عسكري في العراق ، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، ٢٠٠٣/١٠/٩ . www.asharqalaeabi.org.uk

السيطرة الامريكية الكاملة على التطورات العراقية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان تركيا حرصت على أن لا تبدو معزولة عن قضايا المنطقة وما قد ينتج عنه من انعكاسات على علاقاتها بمحيطها الإقليمي. وقد انتقدت الولايات المتحدة الموقف التركي الرافض للمشاركة في الحرب ، وهذا ما جاء في تصريح وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (رونالد رامسفيلد) الذي لام فيه تركيا لأنها لم تسمح لقوات أمريكية بدخول شمال العراق من أراضيها معتبرا إن ذلك ساهم في تزايد الهجمات التي تلت الحرب[١٠].

ورغم إن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تفتح جبهة شمالية في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، فان تركيا قد ساهمت في الحملة ، ربما أكثر من أي حلف ناتو أخر باستثناء المملكة المتحدة، فعلى سبيل المثال، طارت الطائرات الامريكية في أكثر من (٤٠٠) غارة من فوق تركيا إلى العراق ، ومنحت أنقرة إذنا للطائرات الامريكية في حالة المحنة لاستخدام القواعد التركية مثل (باتمان). لقد كان هناك كذلك الكثير من المساعدات التي لم تذكرها التقارير، على سبيل المثال ، في بداية الحملة على العراق في ٢٧ آذار ٢٠٠٣ ، سمحت تركيا بمرور(٢٠٤) مركبة إلى شمال العراق لدعم القوات الامريكية بينما قامت بالإنزال على الجبهة الأمامية في المحصلة، فرغم إن الدعم التركي لعملية العراق لم تكن كما طلبته واشنطن في الأصل، إلا إن تركيا قد قدمت للولايات المتحدة مساعدة أساسية لوجستية[١١].

ويرى بعض المحللين إن رفض الحكومة التركية الاشتراك في التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، كان بسبب رفض واشنطن أن تمنح الأتراك الموصل ونفطها.

كما عمل الأتراك على إضعاف كل من الحكومة المركزية في بغداد والأتراك معا ، وتأجيج الخلافات بينهما عبر ملف النفط وقبولهم بتصدير النفط الكردي عبر خط أنابيب كركوك(بومورطاليق) على البحر المتوسط ودون موافقة الحكومة المركزية في بغداد . واخذ الموقف التركي تجاه الأكراد يتسم بالاحتواء والمهادنة بدل التهديد والمواجهة، إلا انه شي مؤقت حتى يتم استعادة أحلام تورغوت اوزال(الرئيس التركي ١٩٨٩-١٩٩٣) في ضم شمال العراق والموصل حسب ما جاء في الخرائط التي طرحها عام ١٩٩١ ، حين توقع آنذاك انهيار العراق وتقسيمه وهو للأسف نفس حلم اردوغان[١٢].

وفي عام ٢٠٠٤ ، أكدت وكالة الإنباء التركية ، بان قيادة الجيش التركي أعدت خطة لعمليات عسكرية في شمال العراق بقوة عسكرية تتألف من أربعين إلف جندي، جاء ذلك بسبب مخاوف الأتراك من سعي الأكراد في شمال العراق لتغيير التركيب الديموغرافي لمدينة كركوك والمناطق الأخرى الغنية بالنفط. وقد أخبرت تركيا الإدارة الامريكية بالأمر وأبدت الأخيرة موافقتها المبدئية حيث يتوافق ذلك مع رغبتها في إن لا يفرض الأكراد في العراق سيطرتهم على حقول النفط. وكردود فعل على هذا السلوك السياسي التركي ، شددت القيادة الكردية المتمثلة بالحزبين الرئيسيين على رفض التدخل التركي في شؤون العراق، وقال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري في (١٢ كانون الثاني ٢٠٠٤) إن قضية الفيدرالية مسالة عراقية سيقررها العراقيون من خلال العملية السياسية والدستورية ، كما طالب الحكم الانتقالي في العراق الذي تأسس في (١٣ تموز٢٠٠٣) من الحكومة التركية سحب القوات العسكرية من شمال العراق التي كانت

---

[١٠] ينظر : إبراهيم خليل العلاف ، السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، مصدر سابق ، ص٧-٨.

[١١] ينظر : معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ، مصدر سابق .

[١٢] ينظر : عبد العظيم محمود حنفي ، دراسة عن التردد التركي في الحرب على داعش ، صحيفة حريات ، ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ .

تسمى (قوة حفظ السلام) أو (قوة الفصل PMF) ، وقد غادرت القوة شمال العراق في مطلع تشرين الأول عام ٢٠٠٤ بعد إن استغرق وجود هذه القوات قرابة سبع سنوات[١٣].

في الواقع إن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء ليشكل تهديدا لمستقبل الأمن القومي التركي وذلك لأسباب[١٤] :

- يخشى الأتراك أن يكون لأي استقلال أو حكم ذاتي للأكراد أو شيعة العراق اثر العدوى على الأكراد أو الشيعة في تركيا أو باقي بلدان المنطقة. ورغم التطمينات التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية للجانب التركي في مناسبات عديدة بخصوص التزامها بضمان وحدة التراب العراقي ومعارضتها لاستقلال الأكراد ، غير إن الأتراك واصلوا إصرارهم على التعبير عن عدم ارتياحهم للوضع القائم في العراق، خصوصا إن الأكراد لم يعلنوا حتى ألان أنهم ملتزمون بالموقف الأمريكي المعارض لاستقلالهم ولم يتراجعوا عن المطالبة بضم مدينة كركوك إلى إقليم كردستان الأمر الذي دفع الأتراك إلى الحكم على واشنطن بأنها متواطئة مع الأكراد أو راضية عن التوجهات الكردية على اقل تقدير، ويزيد من حدة الأمر الشكوى التركية الدائمة من تجاهل واشنطن المستمر لحقوق التركمان بما يدفع من درجة التباعد بين الجانبين بخصوص الوضع في العراق.
- يخشى واضعو السياسة التركية أن يؤدي ضعف الحكومة المركزية في العراق إلى تقوية حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة المعارض لأنقرة والمتمركز في كردستان شمال العراق ، مما قد يؤدي إلى زيادة مستوى وفاعلية هجمات المسلحين الأكراد على إيران وسوريا وتركيا، ودأب الأتراك على إظهار شعور الإحباط وخيبة الأمل بسبب امتناع الأمريكان عن مكافحة عناصر حزب الله الكردستاني الناشطين في الجبال الفاصلة بين العراق وتركيا بشكل فعال.

إن المتابع للسياسة الخارجية التركية تجاه العراق يرى إن تركيا تتصرف بازدواجية ، إذ كانت أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق(٢٠٠٣)تشدد على وحدة الأراضي العراقية، وتعمل على التوفيق بين المجموعات الدينية والمذهبية، لكن أنقرة أخذت بعد تسلم رئاسة الوزراء نوري المالكي(٢٠٠٦-٢٠١٤)بدأت باتخاذ مواقف مختلفة، وتحولت إلى طرف في الصراع الداخلي، وبدأت العلاقات العراقية التركية تزداد سوءا خاصة بعد قيام انقره بحماية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الذي اعتبرته بغداد تدخلا في الشأن الداخلي العراقي ، إضافة إلى قيام أنقرة بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع إقليم كردستان ، ولاسيما في مجال الطاقة ، وما يقلق بغداد إن انقره تتصرف مع اربيل على أنها دولة مستقلة متجاهلة الحكومة المركزية في بغداد تماما[١٥].

وبعد ظهور ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، أكد الرئيس الأمريكي باراك اوباما في إثناء قمة حلف الناتو في مدينة ويلز البريطانية على أهمية الدور التركي في القضاء على الدولة الإسلامية، وقد أوضح الرئيس اوباما في (٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤) إن التعاون المطلوب من تركيا يتعلق بالخدمات العسكرية والاستخباراتية الخاصة بالتعاون مع مسالة المقاتلين الأجانب، التي تشكل موضوعا لا يزال يتطلب المزيد من العمل. وبعد ذلك قام وزير الدفاع الأمريكي (تشاك هيجل) بزيارة تركيا لاستطلاع مدى مساهمتها في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، واتضح من عبارات

---

[١٣] ينظر: إبراهيم خليل العلاف، فكرة المنطقة الأمنية العازلة على الحدود العراقية– التركية ومخاطرها على الأمن القومي، مصدر سابق، ص ٩–١٠. للمزيد ينظر: جريدة التآخي ١٣/كانون الثاني –يناير ٢٠٠٤،وجريدة صوت الأهالي البغدادية حزيران ٢٠٠٤.

[١٤] ينظر : بيل باراك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق – المشكلات والأفاق المستقبلية ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، أوراق ادلفي ، رقم ٣٧٤ ، مايو ٢٠٠٥ ، ص٩٨.

[١٥] ينظر : محمد نور الدين ، ازدواجية تركية في العراق ، شام برس صوت الحرية والديمقراطية ، السبت ٢٠١٢/١٢/٨ .

القادة الأتراك أنهم مترددون ولم يخفي الأمريكيون ضيقهم عبر تبرير الزيارة بالمتابعة. ويرى المحللون إن تحفظ تركيا وترددها في المشاركة في التحالف الدولي ضد الدولة الإسلامية يعود إلى عضويتها في الناتو، وهي عضو مهم وخطير حيث يذكر انه عندما عقدت قمة لشبونة لحلف الناتو عام ٢٠١٠، وقلصت مقار الحلف الرئيسية الإحدى عشر إلى ستة فقط ، وافقت الدول الأعضاء على أن تصبح (قيادة القوات البرية المتحالفة) في أزمير التركية.

وفي نفس الوقت نوه وكيل وزارة الدفاع الامريكية(فرانك كيندال) بنجاح البرامج مع تركيا مثل البرنامج المشترك للطائرات المقاتلة أف(٣٥) التابعة للبحرية، وبرنامج الدفاع الجوي، الذي سوف تستمر الولايات المتحدة بموجبه في البحث عن فرص للتعاون مع تركيا.

وكان لافتا إن انقره رفضت التوقيع على بيان جدة في(١١ أيلول ٢٠١٤) مع انه تضمن قواعد كلية وعبارات عامة، ثم أعلنت الصحف الموالية لحكومة حزب العدالة والتنمية ان أيا من الطائرات الامريكية التي تنفذ غارات في العراق لم تأتي من قاعدة(انجر ليك) الجوية الموجودة على الأراضي التركية، وقال محللون في الولايات المتحدة إن تركيا سوف تقدم المساعدة من وراء الكواليس، بينما رأى آخرون، أنهم قد يكونون على استعداد لاستخدام هذه القواعد لأنشطة غير قتالية.

وفعلا فيما بعد، تعهدت تركيا بفتح قاعدة(انجر ليك) العسكرية للعمليات اللوجستية ، وان المجال الجوي التركي سيكون مفتوحا للرحلات اللوجستية والإنسانية دون المسلحة التي تشمل الطائرات من دون طيار في الحرب على الدولة الإسلامية، ويمنع عبور المتطرفين عبر حدودها[١٦].

وفي رسالة وجهها الرئيس اوباما بشكل دبلوماسي وكررها وزير الدفاع تشاك هيغل ومن ثم كررها كيري أثناء زيارته انقره في (١٢ سبتمبر٢٠١٤) تطلب واشنطن من انقره أن تبذل جهدا اكبر لمنع المقاتلين الأجانب من دخول سوريا والعراق.

وقد أقرت تركيا بأنها سمحت بدخول المتطرفين إلى سوريا والعراق، لكنها عزفت ذلك إلى طول الحدود مع سوريا إذ تصل إلى(٩١٠كم) ومع العراق (٣٨٤كم)، وإنها بلد سياحي لا تعرف إذ كان الزائر سائحا أم متطرفا. وأعلنت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية أن عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق يتراوح بين(٢٠-٣١،٥٠٠) ألف مقاتل، في تقديرات جديدة تزيد بإضعاف عن تقديراتها السابقة البالغة(١٠)الآلاف مقاتل،وواضح إن الزيادة الكبيرة جاءت بعد(١٠ يونيو/حزيران٢٠١٣) وسقوط الموصل.

وكشفت صحيفة (طرف) التركية اليسارية إن ثمانية من أهم القيادات في تنظيم الدولة الإسلامية، والذين أصيبوا خلال القصف الأمريكي في سبتمبر٢٠١٤، لمعاقل التنظيم ، تم نقلهم إلى مدينة(اورفا) جنوب تركيا، وعلاجهم في مستشفى خاص، وان الحكومة التركية أمنت نقلهم ودفعت تكاليف علاجهم بالكامل.

كما نشرت نفس الصحيفة يوم (٩ سبتمبر٢٠١٤) تقريرا عن ذخيرة تركية الصنع بأيدي مقاتلي الدولة الإسلامية، والى إن بعض المقاتلين المتشددين الذين قتلوا عثر معهم على كميات كبيرة من الذخائر من تصنيع الشركة التركية. أما صحيفة(ايدنليك) فترى إن الحكومة التركية أمدت (داعش) بالسلاح الذي جرى استخدامه في اقتحام القنصلية التركية حين اجتاح مقاتلي (داعش) مدينة الموصل في (١٠ يونيو/حزيران٢٠١٤)، كما إن حكومة اردوغان قدمت خلال الأعوام الأخيرة الدعم لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا للإسراع في إسقاط نظام الأسد.

---

[١٦] ينظر : عبد العظيم محمود حنفي ، مصدر سابق . للمزيد ينظر : مراد يتكين ، صحيفة حريت التركية ، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤ .

ويرى الأتراك في ظهور ما يسمى الدولة الإسلامية فرصة لتحقيق أهداف إقليمية إستراتيجية في المنطقة. ويرى اردوغان إن حرب (داعش) في العراق فرصة سانحة لوضع الأمور في نصابها على الجانب الأخر من الحدود التركية، وخاصة فيما يتعلق بانضمام تركمان العراق إلى تركيا وتحقيق حلم تورغوت اوزال[١٧].

"الخاتمة "

تعد تركيا من أهم الدولة المجاورة للعراق والتي ادت دورا مهما في التأثير في الأمن الوطني العراقي منذ قرون السبب يعود للروابط التاريخية والحضارية والثقافية التي تربط البلدين إضافة إلى كون تركيا من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط التي تلعب دورا إقليميا مهما خاصة بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة.وكان للقضيتين الكردية والتركمانية تأثير كبير في تحديد سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، إذ إن مخاوف تركيا من إقامة الأكراد دولة في شمال العراق تضم كركوك حيث الأغلبية التركمانية تسكن فيه، خطر يهدد تركيا ويشجع الأكراد فيها للمطالبة بحقوقهم.. وقد تزايدت تلك المخاوف بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وشعور تركيا بميل الأمريكان بالوقوف إلى جانب الأكراد في تحقيق الفيدرالية الكردية، رغم التطمينات الكردية التي أعلنت لتركيا والتي تؤكد على بقاء الأكراد جزء من العراق. ومنذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ أيقنت تركيا إن وجود الولايات المتحدة على مقربة منها قد غيرت الموازين في الشرق الأوسط برمتها، وبعد إن ظلت المواقف مستقرة نسبيا طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بأنقرة التي كانت مرتبطة مع واشنطن بوشائج إستراتيجية عليا عديدة، يأتي كونها عضوا في حلف الناتو بالمقدمة منها. وعلى الرغم من إن تركيا لم تشارك في التحالف الدولي لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣، إلا إنها قدمت مساعدات لوجستية وسمحت لطائرات التحالف بالتحليق فوق أراضيها واستخدام بعض القواعد العسكرية. إضافة إلى تواجد القوات التركية على الحدود شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني. وبعد ظهور ما عرف بتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق تبين مساعدة تركيا لعناصر التنظيم ومدهم بالسلاح حيث اكتشف مع التنظيم أسلحة تركية الصنع ، وقد بررت تركيا ذلك بعدم سيطرتها على الحدود الطويلة مع سوريا والعراق. في الواقع هناك ازدواجية في سياسة تركيا اتجاه العراق ولا يخفى على المراقبين والمحللين السياسيين دور تركيا السلبي في الحفاظ على الأمن الوطني العراقي خاصة منذ الاحتلال وحتى وقتنا الحالي. ونأمل بان تكون وعود تركيا الأخيرة بمساعدة التحالف الدولي للقضاء على تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية جادة لتحسين العلاقة بينها وبين الحكومة العراقية.

"Abstract"

It is obvious to everyone that the cultural and economic value and strategic enjoyed by Iraq was the reason behind the interest in Turkish and ambitions and formerly known as the Ottoman Empire. Which dates back to the sixteenth century, a period in which Iraq came under Ottoman rule for four centuries. In addition to national, religious and ideological overlap between the two countries. Since those years have seen relations between the two countries improved and sometimes spasm at other times, and this goes back to the border problems imposed by the colonial past and which still exists, even though many of the conventions and treaties that had previously held between the two countries . The importance of the strategic, economic and political enjoyed by Turkey to make it an important regional player in the Middle East in general and Iraq in particular. The policy adopted by Turkey towards Iraq and marked by tidal had an impact on national security in Iraq, particularly with regard to the Kurdish and Turkmen two issues came up to the US occupation of Iraq after 2003, and released by the Turkish area to be a key player in influencing the security situation inside Iraq.

Turks see the emergence of the so-called Islamic State an opportunity to achieve the objectives of the regional strategy in the region. "Erdogan" believes that the war (Daash) in Iraq as an opportunity to set

[١٧] ينظر : خورشيد دلي ، اكراد العراق والموقف من السياسة التركية تجاه داعش ، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة الثالثة عشر ، العدد ١٥٤ ، تشرين أول ٢٠١٤ .

the record straight on the other side of the border with Turkey, particularly with regard to the accession of Turkey to the Iraqi Turkmen and realize the dream of " Turgut Ozal".

Through our study shows that there is duplication in Turkey's policy toward Iraq is no secret to political observers and analysts Turkey passive role in maintaining Iraq's national security, especially since the occupation and until the present time. Hopefully that will be the last promises Turkey help of the international coalition to eliminate the organization known as the Islamic state to be serious about improving the relationship between them and the Iraqi government.